السلطات السعودية تُفرغ الحج من بعده الخيري

وجاء هذا الإعلان بعد تنفيذ أكثر من 10 آلاف مداهمة ميدانية استهدفت التضييق على بيئات العمل الموسمية وملاحقة الكسبة والمستضعفين تحت غطاء التحقق من الالتزام بأنظمة العمل.

وتفاخرت السلطات بأن هذه المداهمات أسهمت في تشديد القبضة على منشآت القطاع الخاص، حيث ركزت المخالفات المضبوطة على قضايا تتعلق بتوظيف العمالة وإجراءات الترخيص مثل قيام صاحب العمل بتوظيف عامل دون الحصول على إشعار "أجير"، أو تشغيل عمالة وافدة في مهن تزعم السلطات اقتصارها على السعوديين، وتشغيل آخرين دون رخصة عمل.

ويعكس تركيز العقوبات على هذه الجزئيات إصرار النظام على تحويل موسم الحج الذي يُفترض أن يكون تظاهرة تكافلية تيسر العمل والخدمة إلى سوق احتكاري مغلق تُفرض فيه الغرامات الباهظة لإثقال كاهل أصحاب العمل والعمال الوافدين على حد سواء.

وفي محاولةٍ لتسويق المنظومة الرقمية كإنجاز تنظيمي، أشارت الوزارة إلى استفادة أكثر من 8 آلاف منشأة من خدمة "أجير الحج" للعمل المؤقت، مروجة لمنصاتها وتطبيقاتها الإلكترونية باعتبارها أدوات لتسهيل الوصول إلى الخدمات ورفع كفاءة سوق العمل الموسمي.

غير أن هذه "الخدمات" الإلكترونية المشروطة تهدف في جوهرها إلى إحكام الرقابة الأمنية والاقتصادية التامة على حركة الأفراد والمنشآت خلال الموسم، لتبدو الشعارات الرسمية التي تدّعي انسجام هذه الجهود مع مستهدفات رؤية 2030 وتسخير الإمكانات لخدمة الحجاج، مجرد سردية إعلامية مكشوفة تُغطي على حقيقة تحويل المشاعر المقدسة إلى ساحة استثمارية وجبائية تخدم الخزينة الحكومية والنخب المتنفذة في الرياض على حساب تيسير المناسك والشعائر الدينية.